



أرامكو على أعتاب ترليون دولار

11ص



«ممالك النار» قصة أبعد من سيرة سلطان شهيد

12ص



انتخابات جزائرية تحت المقاطعة

6,4ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 12/12/2019

15 ربيع الثاني 1441

السنة 42 العدد 11556

Thursday 12/12/2019

42nd Year, Issue 11556



العرب

تحرك دولي وداخلي لإعادة تكليف الحريري برئاسة الحكومة

الأنباء تحدثت عن لقاءات جمعت باسيل مع مسؤولين من الحزب وأنه قد اجتمع أو سيجتمع مع أمينه العام حسن نصرالله قريبا. وعلى الرغم من تردد أوساط الحزب سابقا أنه لن يمارس أي ضغط على باسيل في هذا الصدد وأن على الحريري نفسه القيام بإقناع الرئيس عون بسحب صهره (باسيل) من التركيبة الحكومية العتيقة، إلا أن حاجة الحزب إلى تسهيل تشكيل الحكومة، كما حاجة الحريري نفسه إلى إجراءات للقبول بحكومة تكنوقراطية، قد تكون وراء تحرك حزب الله لإقناع حليفه بالانسحاب. لكن مراقبا سياسيا لبنانيا قال لـ«العرب»، «إن جبران باسيل يعرف أن لا حكومة بوجوده. فهو مرفوض عربيا وأميركيا وأوروبيا، لذلك استبعد عن اجتماع باريس، وأن سعد الحريري لا يمكن أن يشكل حكومة فيها جبران باسيل».

حزب الله يضحى بجبران باسيل لتشكيل حكومة تكنوقراطية

وذكرت مجموعة الدعم الدولية للبنان، في بيان صادر عنها «أنه من الضروري تبني سلة إصلاحات مستدامة وموثوق بها لمواجهة التحديات الطويلة الأمد في الاقتصاد اللبناني. هذه الإجراءات البالغة الأهمية تعكس تطلعات الشعب اللبناني منذ 17 أكتوبر». ويعتبر أعضاء المجموعة، وفق البيان «أن الحفاظ على استقرار لبنان ووحدة وأمنه وسيادته واستقلاله على أرضه كافة يتطلب التشكيل الفوري لحكومة لها القدرة والمصداقية للقيام بسلة الإصلاحات الاقتصادية وللإبعاد لبنان عن التوتر والأزمات الإقليمية». واعتبر رئيس مجلس النواب نبيه بري أن اجتماع باريس يظهر إشارة قوية على أن المجتمع الدولي أكثر قلقا بشأن استقرار لبنان من بعض اللبنانيين. غير أن مصادر برلمانية قالت، الأربعاء، إن الإشارات التي صدرت عن اجتماع باريس ليست مفاجئة وسبق تسريتها في بيروت سواء من خلال السفراء المعتمدين أو من خلال موفدي فرنسا وبريطانيا الذين زاروا العاصمة اللبنانية والتقوا بالمسؤولين فيها.

باريس - عاد رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان سعد الحريري ليكون الاسم الوحيد المطروح لرئاسة الحكومة المقبلة مستفيدا من أجواء الاجتماع الدولي في باريس التي يرى البعض أنها جاءت لتدعم مطالبه وشروطه، ومن دعم دار الإفتاء له ما شكل رسالة إلى الطائفة السنية وسياسيها كما إلى الكتل السياسية الأخرى، لاسيما المتحالفة مع حزب الله، بحدود اللعبة السياسية وفق الحسابات المذهبية. وتشير الأنباء إلى وجود تباين في مقاربة الأزمة بين عون والثناوية الشيعية. فبينما يتسرب من أوساط قصر بعبدا أن رئيس الجمهورية ميشال عون يرى تشكيل حكومة تكنوقراطية برئاسة الحريري إذا قبل بذلك أو برئاسة شخصية بديلة إذا رفض الأمر، وأن لا مانع عندها أن تكون الحكومة من لون سياسي واحد، ما زال حزب الله وحركة أمل يعبران عن تمسكهما بالحريري رئيسا للحكومة المقبلة مع التمسك بطابعها السياسي. كما يرفض الحزبان رفضا قاطعا تشكيل حكومة ذات لون واحد على منوال تلك التي تشكلت برئاسة نجيب ميقاتي (بعد عملية «انقلاب» لحزب الله والتبار الوطني على الحريري حين كان مجتمعا بالرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في البيت الأبيض في واشنطن).

وتعتبر أوساط في حزب الله أن الظروف تغيرت عما كانت عليه الأمور عام 2011، وأن وجود الحريري وما يملكه من علاقات دولية من شأنه تخفيف الضغوط الدولية على لبنان ومن شأنه تفهيم المساعدات المالية التي تعد بها الدول الأساسية الكبرى كما المؤسسات الدولية وفي مقدمها البنك الدولي. وتخفيف هذه الأوساط أن الحزب كان راضيا عن أداء الحريري تجاهه وقبل مقاربتة التي أعلن عنها في مقابلاته مع الصحافة الأميركية والتي كرهها في الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الإمارات، حول أن حزب الله ليس مشكلة لبنانية بل هو مشكلة إقليمية لا يملك لبنان حل عقدها.

وفيما تردد أن وزير الخارجية اللبناني رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، بصد الإعلان عن موقف لافت لتسهيل تشكيل الحكومة، من خلال القبول بعدم المشاركة في الحكومة، رأى مراقبون أن الأمر هو نتاج ضغوط مارسها حزب الله، خصوصا أن بعض

لجنة بمجلس الشيوخ الأميركي تقرر مشروع قانون لفرض عقوبات على تركيا



طريق تقيل على تركيا

أن الوضع أكثر خطورة. وقال «عندما يتعلق الأمر بشركي المتوسط، فإن أي تصعيد هناك قد يؤدي إلى تضرر العلاقات بين تركيا وشركائها في الاتحاد الأوروبي بشكل جوهري». ويزعج الاتفاق بين تركيا وحكومة فائز السراج إيطاليا ذات النفوذ القوي في الملعب الليبي، حيث أن لدى شركة إيني للنفط والغاز - التي تملك الحكومة الإيطالية جزءا منها - مصالح في ليبيا. وكتب جنكينز أكتار أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أثيرنا، يقول إن زيادة مستوى العدوانية من جانب تركيا جزء من عقيدة بحرية جديدة تسمى «الوطن الأزرق». هذه العقيدة تبسط سلطان تركيا على 460 ألف كيلومتر مربع في البحر الأسود وبحر إيجة والبحر المتوسط. ويرى كلاركسون أن كل هذا يبين كيف فشلت أنقرة في فهم حقيقة أن الوزراء أن يتقدم إلى رئيس الجمهورية بطلب حل البرلمان، مشروطا موافقة الأخير، أما الطريق الثاني فيعود إلى البرلمان نفسه، إذ يشترط الدستور تقديم ثلث عدد أعضاء مجلس النواب، المكون من 329 مقعدا، طلبا بحله، على أن يصوت البرلمان

بأنقرة - قادت سياسة حافة الهاوية التي يعتمدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى وضع أنقرة في مواجهة مع محيطها الإقليمي، العربي والأوروبي، ومع الولايات المتحدة التي قد تجد نفسها مجبرة على التخلي عن أسلوب العصا والجزرة تجاه تركيا وأن تمر إلى سنن عقوبات مشددة عليها كرد فعل على تهديدات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بإغلاق قاعدة إنجريك في ما لو نفذ الكونغرس تهديداته بفرض عقوبات على بلاده. وفي مجلس الشيوخ الأميركي الأربعة عشرية لفرض عقوبات على تركيا بسبب هجومها في شمال سوريا وشركائها منظم أس-400 الصاروخية الروسية. وزاد اتفاق تركيا بنشان الحدود البحرية مع حكومة الوفاق، التي تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس، من القلق الدولي تجاه سياسة أردوغان التي باتت أقرب إلى البلطجة لفرض واقع يتعارض مع الخرائط الدولية المعترف بها ومع القانون الدولي. وطالبت اليونان الأمم المتحدة بإدانة الاتفاق البحري المتنازع عليه بين تركيا وليبيا الذي وصفته بأنه يزعم السلام والاستقرار في المنطقة، حسب ما أعلن المتحدث باسم الحكومة اليونانية. وتعهد وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بمنع أي دولة من القيام باتشطة على الجرف القاري التركي دون موافقة أنقرة، في تصريح وصفه المراقبون بالمجازفة عندما تمارس تركيا دور شرطي المتوسط. ولا يبدو المسؤولون الأتراك قد استفادوا من الأزمة الأخيرة مع واشنطن ومخلفاتها التي قادت إلى تهوي الليرة التركية وزرعت الشك لدى المستثمرين الأجانب. وبلوغ وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بإغلاق قاعدة إنجريك إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بلاده بسبب عمليات التنقيب غير المشروعة في شرق

المتوسط تحت مسوغ حماية مصالح القبارصة الأتراك. لكن التهديد التركي لم يحل دون مرور مجلس الشيوخ الأميركي إلى مناقشة العقوبات وإقرارها ضمن مشروع قانون قد يتحول إلى قانون نافذ خلال أيام. وصوتت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذي يقوده الجمهوريون بواقع 18 صوتا مقابل أربعة أصوات لصالح طرح قانون تعزيز الأمن القومي الأميركي ومنع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية من جديد لعام 2019 للتصويت في المجلس بكامل هيئته. وقال السناتور الجمهوري جيم ريش رئيس اللجنة «حان الوقت ليتدح مجلس الشيوخ ويستغل هذه الفرصة لتغيير سلوك تركيا». وذكر المتحدث الرئاسي التركي إبراهيم كالبين أن تشريعا أميركا لفرض عقوبات على بلاده لن يؤثر على استخدام أنقرة لمنظومة أس-400 الروسية للدفاع الصاروخي حتى إذا أقره الكونغرس. واستمر وزير الخارجية التركي في سياسة الهروب إلى الأمام حين لم

أنتقرة - قادت سياسة حافة الهاوية التي يعتمدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى وضع أنقرة في مواجهة مع محيطها الإقليمي، العربي والأوروبي، ومع الولايات المتحدة التي قد تجد نفسها مجبرة على التخلي عن أسلوب العصا والجزرة تجاه تركيا وأن تمر إلى سنن عقوبات مشددة عليها كرد فعل على تهديدات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بإغلاق قاعدة إنجريك في ما لو نفذ الكونغرس تهديداته بفرض عقوبات على بلاده.

وفي مجلس الشيوخ الأميركي الأربعة عشرية لفرض عقوبات على تركيا بسبب هجومها في شمال سوريا وشركائها منظم أس-400 الصاروخية الروسية. وزاد اتفاق تركيا بنشان الحدود البحرية مع حكومة الوفاق، التي تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس، من القلق الدولي تجاه سياسة أردوغان التي باتت أقرب إلى البلطجة لفرض واقع يتعارض مع الخرائط الدولية المعترف بها ومع القانون الدولي.

وطالبت اليونان الأمم المتحدة بإدانة الاتفاق البحري المتنازع عليه بين تركيا وليبيا الذي وصفته بأنه يزعم السلام والاستقرار في المنطقة، حسب ما أعلن المتحدث باسم الحكومة اليونانية. وتعهد وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بمنع أي دولة من القيام باتشطة على الجرف القاري التركي دون موافقة أنقرة، في تصريح وصفه المراقبون بالمجازفة عندما تمارس تركيا دور شرطي المتوسط. ولا يبدو المسؤولون الأتراك قد استفادوا من الأزمة الأخيرة مع واشنطن ومخلفاتها التي قادت إلى تهوي الليرة التركية وزرعت الشك لدى المستثمرين الأجانب.

بلوغ وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بإغلاق قاعدة إنجريك إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بلاده بسبب عمليات التنقيب غير المشروعة في شرق



ألكسندر كلاركسون
فشلت تركيا في فهم أن خطابها العدائي لم يحقق شيئا

انتفاضة العراق تتطلع إلى حل البرلمان بعد إقالة الحكومة

إيران تعطل الدعوة إلى انتخابات مبكرة لمنح حلفائها فرصة لإعادة الإمساك بالأوضاع

ينحدر منها أخذة في التآكل، بسبب القمع الذي تمارسه الشرطة ضد السكان السنة في المدينة، لأنهم يريدون مساندة احتجاجات المدن الشعبية. ويقول الحلبوسي في لقاءاته الخاصة، إنه لا يمانع في الاستقالة أو حل البرلمان، لأنه يدرك مدى الضرر الذي يلحق بسياسي عراقي يتمسك بمنصبه وامتنانته، وسط غليان الشارع. وقال مصدر سياسي مطلع لـ«العرب» إن طهران تعطل قدر الإمكان قرار حل البرلمان الذي يستلزم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، لمنح حلفائها في العراق فرصة لإعادة التمسك قبيل مواجهة الاقتراع الذي قد يحد من نفوذها.

على الطلب بأغلبية أعضائه المطلقة، وهو إجراء تعجيزي، لا يمكن تصور حدوثه في حالة الأحزاب العراقية التي تنظر إلى السلطة بوصفها غنيمة، لولا حركة الاحتجاج التي يبدو أنها تعدل موازين الوضع العراقي. وطالب المتظاهرون أن يحذو رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، حذو عادل عبدالمهدي ويستقيل، ليقتضى رئيس الجمهورية برهم صالح فقط، حتى اكتمال إجراءات المرحلة الانتقالية، ثم يستقيل هو الآخر. وسرب مكتب الحلبوسي أنباء لوسائل إعلام محلية تشير إلى إمكانية تقديمه استقالته، وذلك بعدما شعر بأن شعبيته في محافظة الأنبار التي

وعندما استقال عبدالمهدي تبخر مسار دستوري فعال لحل البرلمان، إذ جيز الدستور في أحد طريقه لرئيس الوزراء أن يتقدم إلى رئيس الجمهورية بطلب حل البرلمان، مشروطا موافقة الأخير، أما الطريق الثاني فيعود إلى البرلمان نفسه، إذ يشترط الدستور تقديم ثلث عدد أعضاء مجلس النواب، المكون من 329 مقعدا، طلبا بحله، على أن يصوت البرلمان



محمد الحلبوسي
يسرب معلومات عن قبوله الاستقالة وحل البرلمان

القرار بـ«فشلت الحكومة المقبلة في أداء مهامها». وأضاف أن «أغلب الكتل السياسية متفقة على حل مجلس النواب والمضي بانتخابات مبكرة في حال تقصير الحكومة القادمة»، مشيرا إلى أن «مفوضية الانتخابات لا تستطيع تحديد موعد للانتخابات في ظل الظروف التي يعيشها البلد». لكن الكتل السياسية لا تحزن تقدما يذكر في مفاوضات اختيار خليفة عبدالمهدي، وسط حالة من القلق في أوساطها بشأن إمكانية حماية مصالحها الواسعة في الدولة، في حال جاء رئيس وزراء جديد ليس من الدوائر التي تسيطر عليها.

ويقول مراقبون إن أحزاب السلطة العراقية الخاضعة لإيران، تدرك الآن، أن استقالة عبدالمهدي لن تعيد المحججين إلى منازلهم، وإن استمرار البرلمان في أداء مهامه بشكل طبيعي بعد تشريع قانون الانتخابات، قد يبدو استفزازا للمظاهرين. وحتى الآن، لا يتحدث عن حل البرلمان علنا سوى نواب كتلة «سائرون»، أكبر الكتل النيابية، التي يرعاها الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، فيما تناور الكتل الأخرى عند سؤال نوابها عن حقيقة هذا الأمر. ويقول النائب عن «سائرون»، أمجد العقابي إن «أغلب الكتل السياسية متفقة على حل مجلس النواب»، لكنه ربط هذا

بغداد - يجد البرلمان العراقي نفسه بلا دور بعد تشريع قانون الانتخابات، إذ أن الشارع يرفض كل قراراته، ما يفتح الباب على إمكانية حله، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، مثلما يطالب بذلك الآلاف من المحتجين. وقيل أسابيع، كانت الكتل الكبيرة في مجلس النواب تنظر إلى فكرة حل البرلمان بوصفها أمرا خياليا، لكن ضغط الشارع المستمر أجبر الأحزاب الحاكمة على إعادة النظر في أوقافها. وبمجرد الإطاحة بكابينة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، انتقلت الاحتجاجات مباشرة إلى المطالبة بحل البرلمان، وهو مطلب يتحول إلى خيار معقول، بعدما كان مستحيلا.